الباب الثاني

التعريف بالإمام الحاكم وكتابه المستدرك

الفصل الأول: ترجمة الإمام الحاكم

المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته ونسبته

اسمه ونسبه ونسبته

هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحاكم الضبي المعروف بالحاكم النيسابوري، الإمام الحافظ، شيخ المحدثين الناقد العلامة، أبو عبد الله، والمعروف بابن البيع[1]، والنيسابوري نسبة إلى مكان ولادته بالنيسابور، وهي مدينة بخراسان. وابن البيع لأنه اشتهر بتولي البياعة، قال السمعاني: هذه اللفظة لمن يتولى البياعة والتوسط في الخانات بين البائع والمشتري من التجار للامتعة[2].

كنيته

وأما كنيته فاشتهر بأبي عبد الله الحاكم[3].

---

[1] ابن خلكان، أحمد بن محمد بن إبراهيم، "*وفيات وأنباء الزمان*"، [بيروت: دار صادر، الطبعة: الأولى]، ٤/٢٨٠.

[2] السمعاني، محمد بن منصور "*الأنساب*" [مجلس دائرة المعارف العثمانية]، ٢/٤٠٠.

[3] ابن خلكان، "*وفيات وأنباء الزمان*"، ٤/٢٨٠..

البحث الثاني: مولده ونشأته ورحلاته العلمية

مولده

وكان مولده رحمه الله تعالى في يوم الاثنين ثالث ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلاث مائة بنيسابور[٤].

نشأته ورحلاته العلمية

نشأ الإمام في بيئة العلم، وطلب الإمام للعلم منذ صغره، وكان تسع سنين من عمره باعتناء أبيه وخاله[٥]. فقرأ القرآن وتفقه وطلب الحديث وغلب عليه فاشتهر به، وكان أول سماعه في سنة ثلاثين وثلاثمائة[٦]، وتفقه على أبي علي بن أبي هريرة وأبي الوليد حسان بن محمد وأبي سهل الصعلوكي وأبي الوليد النيسابوري، قال الذهبي: ولحق الأسانيد العالية بخرسان والعراق وما وراء النهر، وسمع من نحو ألفي شيخ. فقد سمع بنيسابور وحدها من ألف نفس، وارتحل إلى العراق وهو ابن عشرين سنة، فقدم بعد موت إسماعيل الصفار بيسير[٧].

---

[٤] الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، "*سير أعلام النبلاء*"، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، [بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة" الثالثة]، ١٢٣/١٧.

[٥] الذهبي، "*تاريخ الإسلام وفيات المشاهير والأعلام*" ، [بيروت: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى] ٩٨/٩.

[٦] الخطيب البغداد، أحمد بن علي بن ثابت، "*تاريخ بغداد*"، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، [بيروت: دار الكتب العلمية] ٩٤/٣.

[٧] الذهبي، "*سير أعلام النبلاء*"، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، [بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة" الثالثة]، ١٧٤/١٧.

المبحث الثالث: عقيدته

الإمام الحاكم قد نسبه السبكي وابن عساكر إلى الأشاعرة، فأنكره ابن المبرد حيث قال: "ثم ذكر أبا عبد الله الحاكم بن البيع، وقد كذب وافترى على هذا"[٨]، وقال الدكتور السلوم: "والسبكي لو استطاع لعد الشافعي أشعريا، فلا يقبل قول هذا في أئمة السنة والحديث، فالحاكم على عقيدة أهل السنة والجماعة، السلف الصالح"[٩].

وقد نسب إلى التشيع، قال الخطيب البغدادي: "وكان ابن البيع يميل إلى التشيع"[١٠]، وقال الذهبي: "ما الرجل برافضي، بل شيعي فقط"[١١]، ولعل المراد بالتشيع هنا تفضيل علي على عثمان، قال ابن حجر : "فالتشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان، وأن عليا كان مصيبا في حروبه وأن مخالفه مخطئ مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أن عليا أفضل الخلق بعد رسول الله ، وإذا كان معتقد ذلك ورعا دينا صادقا مجتهدا فلا ترد روايته بهذا، لا سيما إن كان غير داعية"[١٢]. والذي يظهر عند الباحث أنه على عقيدة السلف الصالح، والله أعلم.

المبحث الرابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

---

[٨] يوسف بن حسن بن أحمد ابن المبرد، "*جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر*"، ص، ١٤٩.

[٩] انظر مقدمة "*المدخل في الإكيل*"، ص، ٢٤-٢٥.

[١٠] الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، "*تاريخ بغداد وذيوله*" ٩٤/٣.

[١١] الذهبي، "*ميزان الاعتدال*" [بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر]، ٦٠٨/٣.

[١٢] ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، "*تهذيب التهذيب*"، [الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية]، ٩٤/١.

مكانته العلمية

لقد حظي الإمام الحاكم رحمه الله بمكانة عالية لدى علماء عصره وشيوخه، ومن بعدهم جعلته مرجعا لكبار مشايخه، مما دفع كثيرا منهم إلى مذاكرته وتقديمه على أقرانه. ولذلك تتابع العلماء على الثناء عليه في مختلف العصور[١٣].

ثناء العلماء عليه

لقد أثنى كثير من العلماء على الإمام الحاكم ثناء حسنا، وكان يثني على ضبطه وعدالته في قوله : كان من أهل العلم والحفظ والأمانة، والديانة، والصيانة، والضبط، والثقة، والتحرز، والورع[١٤]. وقال الخليلي : عالم عارف واسع العلم ذو تصانيف كثيرة، لم أر أوفى منه. وقال: ذاكر الحافظ والشيوخ، وكتب عنهم أيضا، وناظر الدارقطني فرضية، وهو ثقة واسع العلم[١٥]. وسئل الدارقطني عن ابن منده وابن البيع، أيهما أحفظ؟ فقال: ابن البيع أتقن حفظا[١٦]. وقال الخطيب: كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ، وله في علوم الحديث مصنفات عدة، ثم قال: وكان ثقة[١٧]. وقال الذهبي: الإمام

---

[١٣] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، "*تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام*"، [دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى]، ٩٨/٩.

[١٤] ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل، "*البداية والنهاية*"، [الرياض: دار عالم الكتب]، ٥٧١/١٥.

[١٥] الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد، "*الإرشاد في معرفة علماء الحديث*"، [الرياض: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى]، ٦٥٢/٣.

[١٦] ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل، "*البداية والنهاية*"، [الرياض: دار عالم الكتب]، ٥٧١/١٥.

[١٧] ابن كثير، " المصدر السابق".

الحافظ، الناقد، العلامة، شيخ المحدثين، صاحب التصانيف[١٨]. وقال السمعاني: كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ والفهم، وله في علوم الحديث وغيرها مصنفات حسان[١٩].

المبحث الخامس: بعض مشايخه وتلاميذه

بعض شيوخه

قد سمع بنيسابور أبا عبد الله محمد بن يعقوب بن الأخرم الشيباني وأبا العباس محمد بن يعقوب الأصم وأبا علي الحسين بن علي الحافظ ومحمد بن صالح بن هانئ، وبغداد أبا عمرو عثمان بن أحمد بن السماك وأبا بكر أحمد بن سلمان النجاد وأبا محمد دعلج بن أحمد السجزي وأبا سهل أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد القطان، وبالكوفة أبا جعفر محمد بن علي بن دحيم الشيباني، وبمكة ابن أبي مسرة، وبهمذان أبا محمد عبد الرحمن بن حمدان الجلاب وبمرو أبا العباس محمد ابن أحمد بن محبوب التاجر المحبوبي و ببخارى أبا صالح خلف بن محمد بن إسماعيل الخيام[٢٠].

---

[١٨] الذهبي، "*سير أعلام النبلاء*"، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، [بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة" الثالثة]، ١٦٣/١٧.

[١٩] عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، "*الأنساب*"، [مجلس دائرة المعارف العثمانية]، ٤٠١/٢.

[٢٠] عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، " المصدر السابق".

بعض تلاميذه

قد روى عنه جماعة كثيرة من أهل العراق وخراسان، منهم أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني الحافظ وأبو الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس الحافظ البغدادي وأبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني وأبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي وأبو القاسم عبيد الله ابن أحمد الأزهري وأبو العلاء محمد بن علي بن يعقوب الواسطي وأبو بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي الأديب[٢١].

المبحث السادس: بعض مؤلفاته

قد ألف الإمام الحاكم مؤلفات كثيرة، منها:

١. المستدرك على الصحيحين، هذا الكتاب مطبوع.

٢. معرفة علوم الحديث، هذا الكتاب مطبوع.

٣. المدخل إلى الصحيح، هذا الكتاب مطبوع.

٤. سؤالات مسعود بن علي السجزي، هذا الكتاب مطبوع.

٥. المدخل إلى كتاب الإكليل، هذا الكتاب مطبوع.

المبحث السابع: وفاته

[٢١] عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، "الأنساب"، ٤٠١/٢.

توفي الإمام الحاكم في ثالث من صفر سنة ٤٠٥هـ يوم الأربعاء بنيسابور، ودفن بعد العصر وصلى عليه القاضي أبو بكر الحيري[٢٢].

الفصل الثاني: التعريف بكتاب المستدرك

المبحث الأول: اسم الكتاب

قد جاء التنصيص من أبي عبد الله الحاكم في تسميته لهذا الكتاب؛ فقال: فذكرت ما انتهى إلي من علة هذا الحديث تعجبا لا محتجا به في المستدرك على الشيخين رضي الله عنهما[٢٣].

---

[٢٢] تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، "*طبقات الشافعية الكبرى*"، [حجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ]، ١٦١/٤. أبو إسحاق الصريفي، "*المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسبور*"، ص، ١٧.

[٢٣] الحاكم، محمد بن عبد الله، "المستدرك على الصحيحين"، [دار التأصيل، الطبعة: الأولى]، ٤٢/١.

وقد اشتهر باسم "المستدرك على الصحيحين" وأكثر التسمية على هذا، فمن أطلقه عليه: السمعاني[٢٤]، وكذلك ابن الصلاح[٢٥]، وابن حجر[٢٦]، وغيرهم. ومنهم من سماه بـ"صحيح الحاكم" مثل ابن تيمية[٢٧]، وابن القيم[٢٨].

المبحث الثاني: نسبة الكتاب إلى المؤلف

نسبته إليه متواترة عند أهل العلم، قال السبكي: وله المستدرك على الصحيحين[٢٩]. وقال ابن كثير رحمه الله في ترجمة الحاكم: صاحب المستدرك[٣٠]. وذكر محقق كتاب المستدرك أن نسبته إليه صحيحة لأمور آتية:

---

[٢٤] أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، "*تفسير السمعاني*"، [الرياض: دار الوطن، ١٤١٨هـ]، ١٨٩/٦.

[٢٥] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، "*معرفة أنواع علوم الحديث*"، ٢٠٠/١.

[٢٦] ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، "*تغليق التعليق على صحيح البخاري*"، [بيروت: دار عمار،١٤٠٥هـ]، ٣٢١/٢.

[٢٧] ابن تيمية، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، "*الفتاوى الكبرى*"، [بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ]، ٢٨٢/٣.

[٢٨] ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، "*المنار المنيف في الصحيح والضعيف*"، [مكتبة المطبوعة الإسلامي،١٤٩٠هـ]، ٩٢/١.

[٢٩] السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، "طبقات الشافعية الكبرى"، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، [الجيزة: حجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ]، ١٥٦/٤.

[٣٠] ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل، "طبقات الشافعية"، [مكتبة الثقافة الدنية، ١٤١٣هـ]، ٣٥٨/١.

١. النقل عن "المستدرك" والعزو إليه في مصنفاتهم في مختلف فنون الحديث، ومن أقدمهم تلميذه الإمام البيهقي فقد نقل عنه في السنن الكبرى في غير موضع.

٢. عناية العلماء بالمستدرك ما بين ملخص له، ومستدرك عليه، ومنه على ما فيه من الأوهام، بل لا يكاد يخلو كتاب من كتب علوم الحديث من ذكر "المستدرك" والكلام عليه في نوع الصحيح.

٣. نسب كتاب "المستدرك" للإمام الحاكم جمع من أصحاب المعاجم والمشيخات والكتب التي تعتني بذكر المصنفات، مثل: الحاجي خليفة في كشف الظنون، ومحمد بن جعفر الكتاني في الرسالة المستطرفة[٣١]

٤. غالب ترجمة الإمام الحاكم ذكر كتاب المستدرك ظنا مؤلفته رحمه الله.

المبحث الثالث: سبب تأليف المصنف للكتاب

قد بين الإمام الحاكم سبب تأليفه هذا الكتاب في مقدمة كتابه المستدرك، حيث قال فيه: وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتابا يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج بمثلها[٣٢].

---

[٣١] الحاكم، أبو عبد الله، "المستدرك على الصحيحين"، [دار التأصيل، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥هـ]، ٤٢/١.

[٣٢] الحاكم، أبو عبد الله، المصدر السابق، ٢١٤/١.

المبحث الرابع: منهج المصنف فيه

من منهج الإمام الحاكم في كتابه ما يلي[٣٣]:

١. بدأ كتابه المستدرك بمقدمة قصيرة ذكر فيها شرطه وفضل وشرف أهل الحديث ونقله الأثر وسبب تأليف الكتاب وموضوع الكتاب في ذكر الأحاديث.

٢. رتب الأحاديث في كتابه على الأبواب الفقهية.

٣. اتبع ترتيب البخاري ومسلم في صحيحيهما.

٤. استدرك على ما فاتهما على شرطهما أو أحدهما.

٥. ذكر الأحاديث بكاملها سندا ومتنا.

٦. تكرار بعض الأحاديث.

٧. حكم على الأحاديث بقوله "صحيح على شرطهما" أو "صحيح على شرط البخاري" أو صحيح على شرط مسلم إذا كان الحديث قد أخرجاه أو أخرجه أحدهما لرواته، وحكم على الأحاديث بقوله صحيح الأسناد إذا كان بعض رواته لم يخرجاته.

٨. بين علة الأحاديث حسب ما ظهر له كافي المستدرك رواه ابن علية عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عائشة، وأنا أخشى أن أبا قلابة لم يسمعه عن عائشة.

---

[٣٣] عبد القادر سليمان، "*منهج الإمام الحاكم النيسابوري في كتابه المستدرك على الصحيحن*"، [مجلة دراسات إنسانية واجتماعية]، ١٤٩/٢.

٩. ذكر المتابعات والشواهد للأحاديث، ومثاله: ولهذا حديث شواهد بالفاظ مختلفة عن أبي هريرة وأبي درداء وسمرة يصح بمثلها الحديث على شرط شيخين.

١٠. ختم كتابه بكتاب الأهوال.

١١. يعرف ببعض الرواة كقوله عن كثير بن زيد شيخ من أهل المدينة من الأسلم كنيته أبو محمد.

١٢. يخرج يعدل في بعض الأحيان كقوله في محمد بن فضل البشري حافظ ثقة في قوله أبي جنابة الكلاب وأبو جناب ممن لا يحتج بروايته في هذا الكتاب.

١٣. يبين لطائف الإسناد في بعض الأحيان كقوله هذا حديث صحيح الإسناد رواته مكي.

المبحث الخامس: عناية العلماء به

اعتنى أهل العلم بكتاب المستدرك عناية فائقة، تلخيصا، واستدراكا، وتعقيبا، وألفوا فيها مصنفات كثيرة، فمن تلك المصنفات:

١. مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم لابن ملقن، هذا الكتاب مطبوع[٣٤].

٢. المستدرك على الصحيحين وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي، هذا الكتاب مطبوع[٣٥].

---

[٣٤] ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، "*مختصر استدراكا الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم*"، [دار العاصمة، ١٤١١هـ].

[٣٥] الذهبي، أبو عبد الله الذهبي، "*المستدرك على الصحيحين وبذيله التلخيص*"، [دار المعرفة، ١٣٣٥هـ].

٣. المستخرج على المستدرك للحافظ العراقي، هذا الكتاب مطبوع[٣٦].

٤. رجال الحاكم في المستدرك للشيخ مقبل بن هادي الوادعي، هذا الكتاب مطبوع[٣٧].

٥. الروضة الباسم في تراجم شيوخ الحاكم لأبي الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، هذا الكتاب مطبوع[٣٨].

٦. تنبيه الواهم على ما جاء في مستدرك الحاكم لمحمد رمضان أحمد على محمد، هذا الكتا مطبوع[٣٩].

المبحث السادس: ثناء العلماء على الكتاب

وقال ابن الصلاح: أن المستدرك للحاكم كتاب كبير جدا يصفو له منه تصحيح كثير، وهو مع حرصه على جمع الصحيح غزير الحفظ كثير الاطلاع واسع الرواية، فيبعد كل البعد أن يوجد حديث

---

[٣٦] العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، "*المستخرج على المستدرك*"، [مكتبة السنة، ١٤١٠هـ].

[٣٧] مقبل بن هادي الوادعي، "*رجال الحاكم في المستدرك*"، [مكتبة صنعاء الأثرية،١٤٦٥هـ].

[٣٨] أبو الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، "*الروضة الباسم في تراجم شيوخ الحاكم*"، [دار العصمة للنشر والتوزيع، ١٤٣٦هـ].

[٣٩] محمد رمضان أحمد علي محمد، "*تنبيه الواهم على ما جاء في مستدرك الحاكم*"، مكتبة التوبة للطبع والنشر،٢٠٠٠م].

بشرطه الصحة لم يخرجه، وهذا قد يقبل، لكنه لا ينهض دليلا على التعذر[٤٠]، وذكره في مقدمة تحقيقه المستدرك.

قال العراقي :

وَخُذْ زِيَادَةَ الصَّحِيحِ إِذْ تُنَصُّ ... صِحَّتُهُ أَوْ مِنْ مُصَنِّف يُخَصُّ

بِجَمْعِهِ نَحوَ (ابْنِ حِبَّانَ) الزَّكِي ... (وابنِ خُزَيْمَةَ) وَكَالمسْتَدْرَكِ[٤١]

وقال أيضا: المستدرك على الصحيحين للحاكم أبي عبد الله كتاب كبير، يشتمل مما فاتهما على شيء كثير، وإن يكن عليه في بعضه مقال فإنه يصفو له منه صحيح كثير. بين ابن الصلاح أن المستدرك للحاكم لم يكن في بعضه مقال فقط بل فيه كتاب كبير موسوعة للأحاديث الصحيحة[٤٢].

الفصل الثالث: مفهوم كلام الحاكم "صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما.

يتمكن فهم مراد الحاكم بـ"صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما" بمعرفة شرط البخاري ومسلم أنفسهما. وليعلم أنهما ما صرحا بوضع الشرط الخاص، وإنما يعرف ذلك باستقراء العلماء صحيحيهما. وأما ما يعلم من تسميتهما للكتاب فإنهما أرادا إخراج حديث صحيح، فهو الصحيح المعروف من

---

[٤٠] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، "*تدريب الراوي*"، [دار الطيبة]، ١٦١/١.

[٤١] العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، "*ألفية العراقي*"

[٤٢] ابن الصلاح، أبو عمرو بن عثمان بن عبد الرحمن، "مقدمة ابن الصلاح"، [مصر: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ]، ٢٠/١.

اتصال السند بنقل العدل الضابط سالم من العلة والشاذ. ثم إن الإمام البخاري اختار من الرواة في الطبقة الأولى التي جمعت بين الحفظ والإتقان وطول الملازمة، وأما اختيار الإمام مسلم ما شاركت الطبقة الأولى من العدالة إلا أن رواته لم تلازم شيخه إلا مدة يسيرة.[٤٣]

والإمام الحاكم حاول أن يخرج الأحاديث الصحيحة الزائدة على ما في الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين أو أحدهما. فقد صرحه في مقدمة الكتاب:

> وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتابا يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج بمثلها... وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما أو أحدهما.[٤٤]

وقد قال الحاكم عقب الأحاديث مما ظنّه على شرطهما: صحيح على شرطهما، أو على شرط البخاري، أو على شرط مسلم.

اختلف العلماء مراده (بمثلها) أهو أراد المثلية الحرفية أي أراد أعيان رواة الشيخين أو أحدهما، ذهب إليه ابن الصلاح، والنووي، وابن دقيق العيد، والذهبي، وابن حجر. فلذلك قسم ابن حجر أحاديثه على ثلاثة أقسام، ففيه أحاديث صحيحة احتج الشيخان أو أحدهما، وفيه أحاديث أخرجاها في المتابعات والشواهد، وفيه أحاديث ليس على شرطهما أو أحدهما وإنما رآها صحيح الإسناد وهذه

---

[٤٣] أبو بكر محمد بن موسى الحازمي، *شروط الأئمة الخمسة* (بيروت: دار الكتب العلمية)، ٥٧.

[٤٤] الحاكم، *المستدرك على الصحيحين*، ١/٢١٤.

كثيرة.[٤٥] ولكن البحوث المتقدمة والمعاصرة لا يقتضي إلى ذلك المراد على إطلاقه، فقد وجدوا فيه أحاديث ضعيفة بل موضوعة ومناكر.

ويمكن فهم مراد الحاكم هو المثلية المجازية أي أراد أوصاف رواته كرواة الشيخين أو أحدهما في رتبته، هذا ما ذهب إليه العراقي، قال: "فقول الحاكم بمثلهما أي بمثل رواتها لابهم أنفسهم ويحتمل أن يراد بمثل تلك الأحاديث وفيه نظر".[٤٦]

وهذا الخلاف سائر طويل لا مرجحة لأحد إلا بعد دراسة أحاديثه. وسوف يسعى الباحث بتحقيق كلامه خلال دراسة سبعة الأحاديث.

---

[٤٥] أحمد بن علي العسقلاني ابن حجر، *النكت على كتاب ابن الصلاح* (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية)، ٣١٧-٣١٤.

[٤٦] أبو الفضل زين الدين العراقي، *التقييد والإيضاح* (المدينة المنورة: المكتبة السلفية)، ٣٠.